

بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري

المنامة 21 مارس 2013

تزامناً مع ذكرى احتفال الأمم المتحدة باليوم العالمي للقضاء على التمييز العنصري الموافق 21 مارس من كل عام ، والذي اعتمدهت الجمعية العامة في قرارها رقم (2142د-21) الصادر بتاريخ 26 أكتوبر 1966، تعرب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن خالص تقديرها وامتنانها للقيادة الحكيمة لمملكة البحرين على مواقفها الثابتة من التعاون بشفافية ونزاهة في بذل كافة الجهود للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري.

ومن جانبها، تحتفل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى جانب الأمم المتحدة والعالم بهذه المناسبة، والتي تحمل هذا العام شعار "العنصرية والريضة" مؤكدة إن الأنشطة الرياضية المنظمة بشكل جيد والتي تترجم أفضل القيم الرياضية في الانضباط والاحترام المتبادل والروح الرياضية والعمل الجماعي، يمكن لها أن تسهم في دمج الفئات المجتمعية المهمشة وتساعد على توعية الأفراد بالقيم اللازمة لمنع الصراعات والحد من التوترات الاجتماعية.

وقد أكد إعلان وبرنامج عمل مؤتمر ديربان لعام 2001 اشتراك الرياضة مع مبادئ حقوق الإنسان في العديد من الأهداف والقيم الأساسية. ويعتبر الإعلان الوثيقة التي تصب في صلب جهود المجتمع الدولي الرامية إلى استئصال العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أعمال تعصب، ولقد حث الإعلان الدول إلى التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية واللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الرياضية الدولية والإقليمية من أجل تعزيز جهود محاربة العنصرية في الفعاليات الرياضية.

ولقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بتاريخ 7 مارس 1966، ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 4 يناير 1969. وجدير بالذكر أن مملكة البحرين قد انضمت إليها بتاريخ 27 مارس 1990 بالمرسوم بقانون رقم (8) لسنة 1990.

وتدعو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في هذه المناسبة إلى ضرورة زيادة الاهتمام بحقوق الإنسان والعمل بكل جدية على رفض كافة أشكال التمييز على المستويين الوطني والدولي، مؤكدة في الوقت ذاته على أهمية توفير الضمانات المناسبة لعدم التعرض أو الاعتداء على الكرامة الإنسانية بما يكفل تعزيز المبدأ الذي أشار إليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المؤرخ 10 ديسمبر 1948 في مادته الأولى: " يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً"، متمنية المزيد من التعاون البناء مع الحكومة الموقرة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين.